



لفتات.. غير طيبة

محمد السهلي

عندما تتعلق اللفتات الطيبة بخطوات تمس مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن تل أبيب تخرجها من التداول وتحيلها إلى المفاوضات المباشرة حتى عشية اجتماع الرباعية الدولية ذائع الصيت في ١/٢٦، بلغ عدد جلسات التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بالعاصمة الأردنية، عمان خمس جلسات، وهذا هو الإحصاء الوحيد المتاح في عداد اللقاءات التفاوضية هذه لأن أياً من الجانبين لا يستطيع تعداد نتائج ملموسة من هذه اللقاءات. الصوت المرتفع على الدوام هو صوت أطراف الرباعية من خلال الحديث عن ممارسة ضغوط على الجانب الإسرائيلي كي يقدم «لفتات طيبة» إلى المفاوض الفلسطيني تجعل بقاءه في حلبة التفاوض أمراً نافذاً. وفي كل مرة تتغير عناوين الإجراءات في اللفتات الطيبة وربما أيضاً ترتيبها في سلم الاقتراحات إن اجتمعت معاً في عرض واحد. وجميعها تم النص عليها قبل سنوات فيما أسمى بالتزامات الجانبين في المرحلة الأولى من خطة «خارطة الطريق» البائدة. في الوقت الذي «يعتصم» فيه نتنياهو وخلف المحدثات الإسرائيلية التي استطاع طيلة الفترة الماضية أن يرسمها أمام أطراف الرباعية.. باللون الأحمر. جميع العروض من فئة اللفتات الطيبة تأتي وفق مبدأ المقايضة، وهو أمر يتناقض مع توصيفها الدائم «مبادرات زرع الثقة»، كما أنها مقايضات تقوم على التبادل من طرف واحد «بموافقة» الطرف الأقوى الذي يمثل الاحتلال. أولى حلقات هذا المسلسل «الطيب» بدأت إثر تداول خطة خارطة الطريق فاعتبر «المراقب» الأميركي أن أي حاجز يتم رفعه من الطرق بين التجمعات الفلسطينية إنجازاً مهماً في هذا الصدد. وعندما تم الاقترب من القضايا الحساسة ذات الاهتمام السياسي والاجتماعي الفلسطيني كقضية الأسرى والمعتقلين أطلقت سلطات الاحتلال بضعة مئات من الأسرى ذوي الأحكام التي شارفت على نهايتها واستبعدت نهائياً قدامى الأسرى وما أطلقت عليهم تهمة «الملوثة أيديهم بالدم اليهودي»، ومع ذلك استخدمت في هذه العملية سياسة الباب الدوار التي بمقتضاها تفرج عن مئات وتعتقل في فترة قصيرة أضعافهم. ولكن عندما يتعلق الأمر بإجراءات وخطوات «تمس» مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن هذه المسألة تدخل في معادلة مختلفة تماماً، حيث يجري الحديث هنا عن صلاحيات حصرية للاحتلال. وإذا ما تم فتح الباب تحت ضغوط مختلفة لمناقشة الأمر فإن تل أبيب توجه الأنظار باتجاه رغبتها الممكنة في أن تمنح السلطة الفلسطينية صلاحيات إضافية ولكن ضمن حدود ولايتها التي يمكن أن يتم توسيع وظائف معينة فيها مثل الأعمال الشريطية المحدودة وإن كانت تأتي تحت مسمى توسيع الصلاحيات الأمنية المفقودة أساساً في جميع الأراضي المفترض أن تكون تحت الولاية الكاملة للسلطة بحسب ما ورد في اتفاقات أوسلو. ويضاف لذلك إعادة تسليم بعض المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ولكن هذا العرض تحديداً حذف من التداول في قائمة اللفتات الطيبة منذ مجيء بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في تل أبيب. وتجتمع كل أنواع الإجراءات المصنفة تحت عنوان اللفتات الطيبة في أنها إجراءات مؤقتة يمكن للاحتلال بسهولة أن يقوم بالتراجع عنها تحت دعاوى مختلفة وفي المقدمة منها الاعتبارات الأمنية. فقد تم اجتياح مناطق السلطة مرات ومرات، وتم اعتقال المئات من كوادر وأبناء الشعب الفلسطيني ونوابه وحتى مسؤولين في السلطة التي يتفاوضون معها. ومع ذلك فإن كل هذه الإجراءات لا توضع قيد التنفيذ مجاناً، فداًئماً هناك ثمن سياسي مقابل على الجانب الفلسطيني أن يدفعه وبسخاء. وقد تنوعت الأثمان بحسب المرحلة السياسية. فعندما خرج المفاوض الفلسطيني من المفاوضات المباشرة احتجاجاً على عدم تجسيد الاستيطان، أصبح كل إجراء «طيب» يقتضي بالمقابل أن يعلن المفاوض توبته عن عصيان مجريات التسوية بالشروط القائمة ويعود صاغراً إلى طاولة التفاوض. وبالطبع، فإن الدفع من جعبة الفلسطينيين يجب أن يكون مقدماً بخصوص إعلان الموقف السياسي الذي تشترب تل أبيب صورته حتى تفكر في وضع آلية لتنفيذ لفتاتها الطيبة وبشكل متدرج ومتزامن مع السلوك العملي للمفاوض الفلسطيني في تنفيذ ما أعلن عنه. لاحقاً، اتخذ قرار فلسطيني جماعي بقلب طاولة المفاوضات والخروج من أسر الثنائية الأميركية. الإسرائيلية، وتم التوجه فعلياً نحو الأمم المتحدة لنيل عضوية دولة فلسطين في المنتدى الدولي، وشكل هذا القرار بالنسبة لواشنطن كسر عصا الطاعة التي بقيت «مؤثرة» طيلة العقدين الأخيرين في وجه المفاوض الفلسطيني. أما بالنسبة لتل أبيب فقد اعتبرت هذا التوجه بمثابة تأكيد على عدم وجود شريك فلسطيني في التسوية السياسية التي ينادي بها المجتمع الدولي ويسعى لإنجاحها. ورأت أن من حقها اتخاذ إجراءات عقابية سياسية واقتصادية ونفذت فعلاً بعض هذه العقوبات من نمط احتجاز إيرادات السلطة المالية المتوجب دفعها من قبل تل أبيب. وعندما أدت الضغوط الأميركية وغيرها إلى تجسيد المعنى الفلسطيني نحو الأمم المتحدة، رفعت تل أبيب شرطاً جديداً لقبولها التفاوض مع الجانب الفلسطيني وهو أن يعلن «توبته» عن مسعاه وأن يتعهد بأن لا يعود إلى مثل التوجه مجدداً. عملياً، ودود أن يعلن الجانب الفلسطيني ذلك فإن هذا التوجه خرج حتى اللحظة عن أجنحة المتابعة في العمل الوطني الفلسطيني، وبذلك فإن استمرار هذا التجديد يعتبر بنظر أطراف الرباعية بمثابة التزام كاف من قبل الفلسطينيين ينبغي التعامل معه من قبل تل أبيب بإيجابية. ومن هذه الزاوية تمت إعادة نعمة ضرورة قيام إسرائيل بإجراءات تحت عنوان اللفتات الطيبة. هذه المرة دخلت قضية الأسرى على خط المقايضة مقابل إحياء المفاوضات بشكل رسمي وبترسيم الأطراف ذات الصلة. المؤلف أن مروجي هذه الصفقة يستغلون حساسية هذه القضية بالنسبة للشعب الفلسطيني حتى أنهم خاضوا بقوائم أسماء فشتت صفقات تبادل سابقة في إطلاقهم حتى يبدوا أن إنجاز هذا الأمر يرقى إلى معادل للثمن السياسي المطلوب وهو العودة إلى المفاوضات من غير تحديد مرجعيتها ووقف الاستيطان. وحتى تبدو العملية محكمة أكثر، تسرب الصحافة العبرية أبناء عن تشدد بنيامين نتنياهو ورفضه إطلاق سراح عدد من الشخصيات الفلسطينية القيادية من قوى وفصائل مختلفة حتى تظهر مع مرور الوقت أن التقدم في عملية إطلاق أي من هؤلاء الأسرى هو إنجاز كبير يغطي على الثمن السياسي الذي ينبغي دفعه.

يجري ذلك على الرغم من أن المفاوضات واللقاءات التفاوضية التي حصلت سابقاً وتحصل الآن لم تظهر أن تل أبيب بوارد التعامل مع مسألة حدود الدولة الفلسطينية بشكل واضح ومستقل بل تربطها وتقدم عليها ملف الأمن وتطلب حسمه باتفاق ميرم قبل فتح ملف الحدود. مع أن أجنحة المفاوضات التي اعتمدها الرباعية الدولية ووافقت عليها تل أبيب تربط بين هذين الملفين بل وتقدم ملف الحدود على الأمن.

معتمص حمادة

القضية لا تكمن في بناء الإدارات والأجهزة باعتبارها بالضرورة. نواة إدارات وأجهزة السلطة. إن القضية تكمن في طبيعة القرار السياسي الذي يتحكم بمن يدير هذه الإدارات ويوجه هذه الأجهزة ليست هي المرة الأولى التي تعتقل فيها قوات الاحتلال الدكتور عبد العزيز دويك. لكن اعتقاله هذه المرة يأخذ أبعاداً جديدة انطلاقاً من المرحلة التي وصلت فيها العلاقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتي تكاد تشكل نقطة مفصلية، لها ما قبلها، ولها ما بعدها.

دويك هو عضو في قيادة حركة حماس، أحد الأطراف المشاركة في الهيئة الوطنية الفلسطينية العليا، وأحد الفصائل الفلسطينية. كما هو، في الوقت نفسه رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني. أي إنه إضافة إلى صفته النضالية، له صفة رسمية. واعتقاله يبدو غير مفهوم بالمرّة. فالادعاء أنه عضو في منظمة إرهابية تكذبه حقائق الإرهاب الصهيوني والإسرائيلي والاستيطاني اليومي ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. وعدم مراعاة منصبه الرسمي فيه استخفاف بلا حدود بالسلطة الفلسطينية، وبالاتفاقات الموقعة بين هذه السلطة وسلطات الاحتلال. فضلاً عن أن اعتقاله يأتي في ظل أجواء فلسطينية تصالحية، من متطلباتها دعوة المجلس التشريعي الفلسطيني إلى الالتئام بعد طول تعطل، في مطلع الشهر القادم. الأمر الذي يشير بأن سلطات الاحتلال تعمل على تعطيل المصالحة الفلسطينية. ولا يحتاج المرء لأن يكون عبقرياً ليؤكد مثل هذا الاستنتاج، إذ إن تصريحات قادة العدو، وكذلك تصريحات أركان إدارة البيت الأبيض، تعطينا من بذل الجهد الضروري للتأكيد أن تل أبيب، وأن واشنطن تعارضان المصالحة الفلسطينية وتعارضان مسيرة إصلاح مؤسسات م.ت.ف. وتعارضان مسيرة إحياء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وتدفعان باتجاه ابقاء الوضع المهترئ على ما هو عليه. فوضع فلسطيني مهترئ، ومتفسخ، ينخره الفساد، أفضل لإسرائيل وأفضل لواشنطن، لأنه سيكون وضعاً واهناً، قابلاً لتلقي الضغوطات، وقابلاً للرضوخ لهما إلى طاولة المفاوضات.

اعتقال دويك، لا يصب فقط باتجاه حركة حماس، بل وكذلك باتجاه السلطة الفلسطينية. وهذا ما يفتح ملفات يبدو أننا تأخرنا كثيراً في فتحها وتسمية الأمور بمسمياتها الحقيقية. هناك عملية تفاوضية تدور بين الجانب الفلسطيني، وبين الإسرائيليين، يحاولون أن يطلقوا عليها «العملية السلمية»، وأن يصفوا الطرفين بأنهما شريكان في هذه «العملية السلمية». بالمقابل، إذا بحثنا عن السلام، فإننا لن نجد أثراً له في أي من مظاهر الحياة الفلسطينية في الضفة كما في القطاع.

اعتقالات المسؤولين لم تتوقف. فهناك على الأقل ٢٢ عضواً في المجلس التشريعي، مازالوا في سجون العدو. ولا أثر لذلك على المفاوضات في عمان.

اعتقالات المواطنين تتم في حملات متتالية تطل المدن والقرى والبلدات الفلسطينية. وفي سجون العدو الآن حوالي ٦ آلاف أسير ومعتقل، وهو رقم مرشح للتصاعد يومياً، بسبب إجراءات الاحتلال القمعية. ومع ذلك تستمر المفاوضات بهدوء.

قيادات في الحالة الفلسطينية من بينهم أعضاء في التشريعي، يحظر عليهم حرية الحركة والسفر. منهم قيس عبد الكريم (أبو ليلى) عضو المجلس التشريعي، وعدد آخر من رفاقه في المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

كوادر الفصائل الفلسطينية يحاولون إلى المحاكم العسكرية، وتصدر بحقهم أحكام بالسجن، لا شيء سوى لانتماهم «منظمات محظورة». المفارقة أن الاحتلال يعطي لنفسه الحق في تشريع الأحزاب الفلسطينية أو حظرها، علماً أن وجوده في الأساس، وجود غير شرعي، وانتهاك فظ لتقاررات الشرعية الدولية.

عمليات القتل اليومي تستمر في قطاع غزة في ظل حصار

خانق. والادعاء الإسرائيلي لتبرير جرائم القتل هذه هو مكافحة حفر الأنفاق.

في ظل هذا كله، وربما ممارسات أخرى لم نلاحظها هنا، كممارسات سلطات السجون ضد الأسرى والمعتقلين، تتواصل المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، في عمان، وربما لاحقاً في مكان آخر، مما حولها إلى غطاء سياسي، ليس فقط لعمليات توسيع الاستيطان والتهويد في القدس كما في الضفة، بل وكذلك لكل ممارسات الاحتلال الأخرى، دون ردود فعل ذات قيمة، إلا إذا اعتبرنا أن تصريحات الاستنكار والإدانة، وبيانات الشجب اللفظي، هي الرد الممكن في هذه الفترة. لكن مثل هذه الخلاصة تكذبها الحقائق والوقائع.

الواقع اليومي للحياة السياسية في الضفة كما في القطاع، تطرح على بساط النقاش الوطني السؤال التالي: «ماهي مهمة السلطة الفلسطينية وماهي واجباتها؟» ولا نعتقد، في محاولة للرد على هذا السؤال، أن مهمة السلطة تقتصر على تقديم الخدمات، وتوفير فرص التوظيف. السلطة كما هي مفترض أن تكون، هي المسؤولة عن الفلسطينيين في مناطقها. وبالتالي فإن سلامة هؤلاء الفلسطينيين واحد من واجبات السلطة. والسلطة كي تؤكد صلاحياتها ونفوذها، تعلن بين اليوم والآخر، رفضها وجود بندقية، في الضفة، إلى جانب البندقية «الشرعية» أي بندقية السلطة. نسيت السلطة أو تناست أن في الضفة بندقيتين، بندقية السلطة من جهة، وبندقية الاحتلال من جهة أخرى، وأنه، وعلى الدوام، تشكل بندقية الاحتلال المرجعية العليا للأمن في الضفة وإنها هي صاحبة القرار النافذ.

إن هذا كله من شأنه أن يزيد من ضعف السلطة وهونها في عيون المواطنين، وأن يفقدها المزيد من الهيبة والاحترام. خاصة وأنها لا ترسل أي إشارة تنبئ عن رغبتها في إعادة النظر بالوضع القائم.

إذن نحن أمام مشهد مركب:

- مفاوض فلسطيني يرضخ للضغوط الأميركية والأردنية ويقبل باستئناف المفاوضات دون وقف الاستيطان، ودون أية مرجعية سياسية لهذه المفاوضات.
- استيطان وتهويد على قدم وساق يبتلع المزيد من الأرض، ويهدم المزيد من منازل المواطنين ويدفع إلى التشرذم، بالمزيد من العائلات الفلسطينية.

- قمع واعتقالات واحتقار على الحواجز والمعابر، دون رادع.
- حالة من العجز تبديها السلطة الفلسطينية في مواجهة هذا المشهد. إنه لواضح تماماً أن حالة العجز هذه هي نتيجة لقيود فرضت على السلطة الفلسطينية والتزامات تعهدت بها للإسرائيليين والأميركيين. ومع مرور الأيام، تزداد هذه القيود وزناً، وتزداد الالتزامات وطأة. وتبدي أكثر الحالة الهشة التي تعيشها السلطة الفلسطينية، حتى أن بعض الدوائر، من داخل هذه السلطة نفسها، بدأت تتساءل عن جدوى استمرار الحالة على ما هي عليه، وجدوى «التعاون» مع الجانب الإسرائيلي، إدارياً، وأمنياً، وسياسياً.

ولا نبالغ كثيراً إذا ما اعترفنا أن السلطة باتت تشكل سقفاً سياسياً منخفضاً جداً، يثقل على كاهل الفلسطينيين ويحد كثيراً من قدرتهم على الحركة والفاعل، ويحد كذلك من قدرتهم على الإبداع في مقاومة الاحتلال، الأمر الذي يستدعي مراجعة جديدة لواقع هذه السلطة، وإعادة تعريف وظائفها، وإعادة رسم حدود علاقتها مع سلطات الاحتلال.

عندما قامت هذه السلطة، قالوا إنها الخطوة الفعلية نحو الدولة المستقلة. واعتبر كثيرون أن أجهزة السلطة هي نواة أجهزة الدولة المستقلة. لكن القضية الجوهرية لا تكمن في بناء الإدارات والأجهزة، بل تكمن أولاً قبل شيء في طبيعة القرار السياسي الذي يقف خلف عملية البناء.